# العراق: ارتفاع الدين العام والاستدامة المالية

25 سنة

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بلغ إجمالي الدين العام 71 مليار دولار بنهاية عام 2023، أي ما يعادل 28.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض الدين الخارجي إلى 16 مليار دولار، بينما ارتفع الدين المحلي إلى 55 مليار دولار، مدفوعاً بالإنفاق التشغيلي وليس الاستثمار.

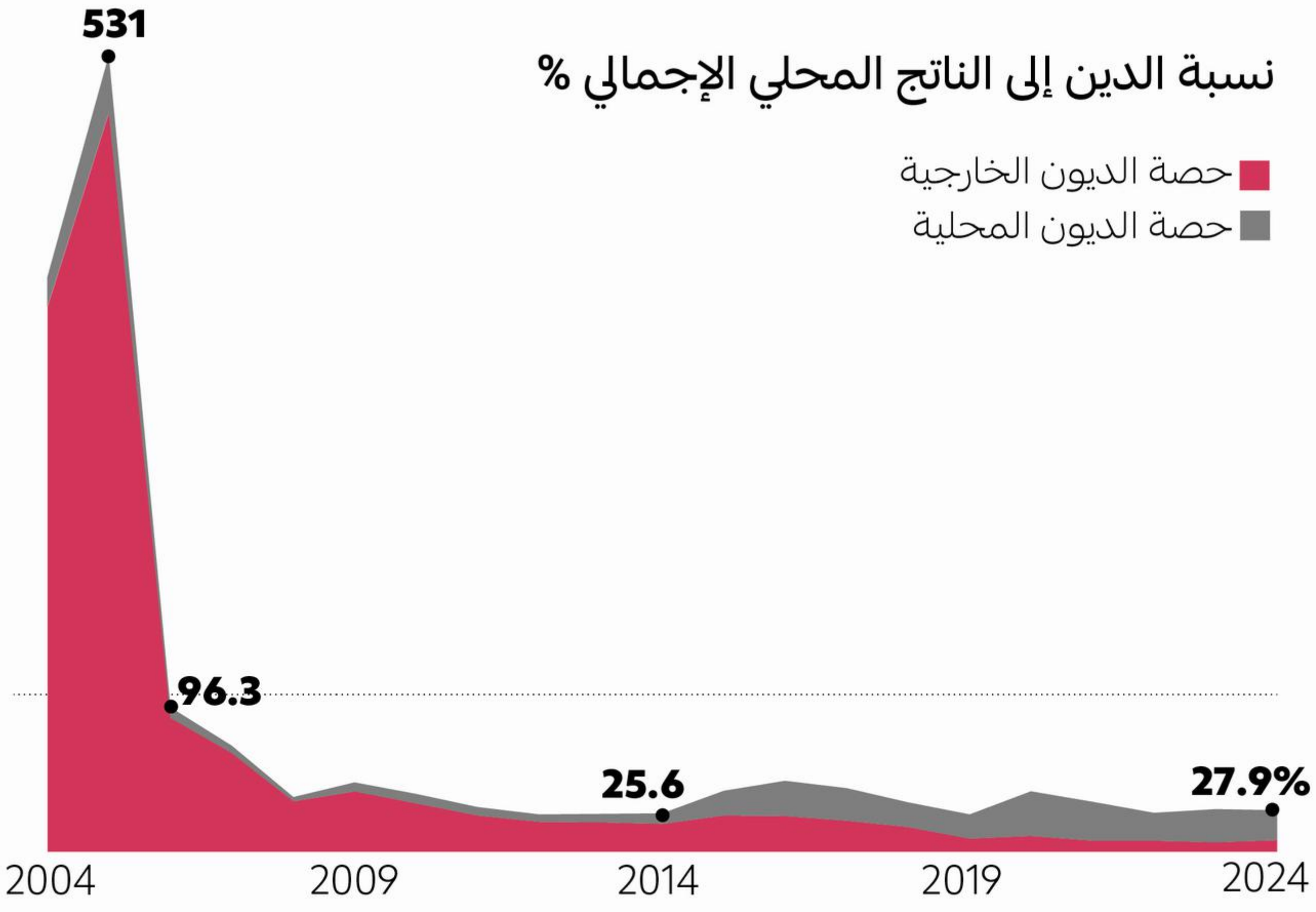

انخفض الدين الخارجي من 88.8 مليار دولار في عام 2004 إلى أقل من 9 مليارات دولار بحلول أبريل 2024 بعد السداد المنتظم وعمليات شطب الديون لنادي باريس.

ارتفع الدين المحلي من 8.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 60.6 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2024، وذلك بعد إقراض البنك المركزي لتغطية الرواتب والمعاشات التقاعدية والمدفوعات الاجتماعية - متجاوزًا الحدود القانونية.

## تطور الدين الداخلي للعراق

مليار دولار أمريكي

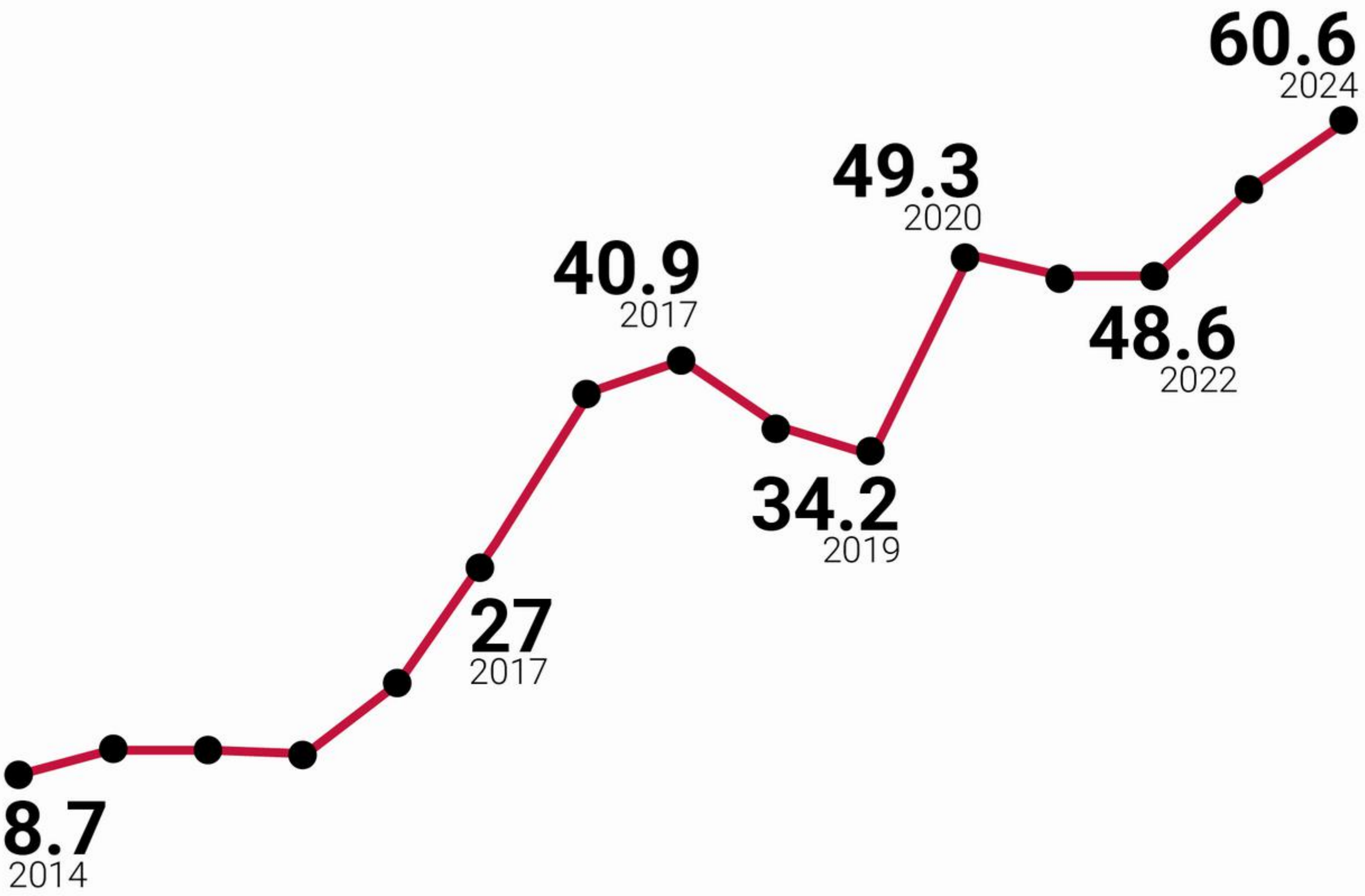

تُموّل عائدات النفط أكثر من 90% من الميزانية. وعندما انهارت أسعار النفط أي في الأعوام2009 و2015 و2020, ارتفعت نسب الدين الخارجي إلى الإيرادات إلى 95%، 72%، و73%.

بلغت خدمة الدين (الفوائد + الأقساط)
4 مليارات دولار في عام 2024 - أي أكثر من
ضعف إجمالي مخصصات الاستثمار للتعليم
والصحة والإسكان والبلديات مجتمعة.

## مخصصات الاستثمار الوزارية في القطاعات الحيوية، مقارنة بإجمالي الفوائد والأقساط السنوية للعراق في عام 2024

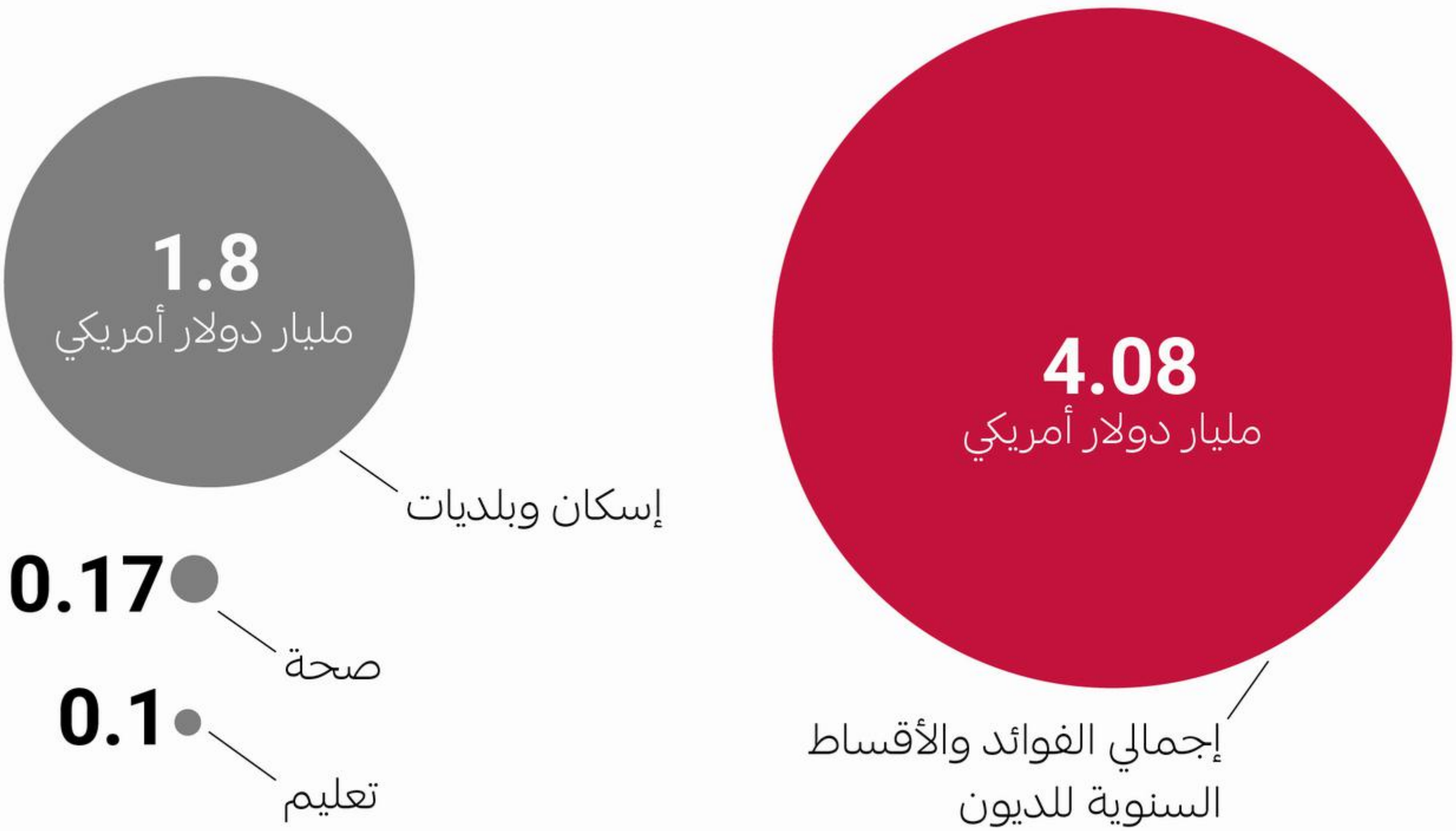

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الدين العام إلى 298.8 مليار دولار بحلول عام 2029 (86.6% من الناتج المحلي الإجمالي) إذا استمرت اتجاهات الإنفاق الحالية، على الرغم من وجود سقف قانوني يحد من عجز الميزانية إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

تتطلب الاستدامة المالية ضبط النفقات التشغيلية، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، وتوجيه الاقتراض نحو البنية التحتية، والالتزام بسقف العجز البالغ 3%.

بدون إصلاحات، يواجه العراق خطر الوقوع في فخ الديون الذي يُثقل كاهل الأجيال القادمة.

التقرير الكامل موجود على مرصد
الشبكة للعدالة الضريبية والديون

annd.org/debt_tax/ar